الخاتمة

بعد تأكدنا من لزوم معاهدات واتفاقيات السلام العربية – الإسرائيلية، فقد عرضنا لكل ما تضمنته هذه المعاهدات من ضمانات لتنفيذها، واستمرارها قيد التنفيذ بعد إتمامه، الأمر الذى استدعى أن نضم لمعاهدتى السلام المصرية والأردنية مع إسرائيل اتفاقيات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية ، وهى من طائفة مقدمات السلام وليست معاهدة سلام نهائية، واستبعاد بحث محاولات تحقيق السلام الأخرى على المسارين السورى واللبنانى مع إسرائيل، وذلك على اعتبار أن هذين المسارين لا زالا فى حالة حرب مع إسرائيل، ولم يبدأ طريق السلام بينهما حتى كتابة هذه السطور

وقد تناولت هذه الدراسة الملامح الجوهرية لمعاهدات السلام العربية – الإسرائيلية قبل تناول جميع الضمانات التى أتت بها هذه المعاهدات. فبدأنا بتعريف معاهدات السلام، وبيان مفهومها، والمفهوم العربى، وكذلك المفهوم الإسرائيلى للسلام. ووجدنا اختلافا كبيرا بين المفهومين، ومن هنا كان هذا الخلاف هو بداية عدم استكمال تنفيذ اتفاقيات السلام ، أو تنفيذها على نحو لا يرضى الجانب الفلسطينى فى أغلب الأحيان. وهذا ما دعانا إلى بحث مشروعية هذه المعاهدات التى وجدنا فيها أن خيار السلام العربى كان ولا يزال خيارا إستراتيجيا، بينما جاء الخيار الإسرائيلى مخالفا تماما لهذا الخيار العربى، لأنه خيارا يتضمن عدم عودة اللاجئين، وعدم عودة جميع الأراضى المحتلة فى عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧م.وعدم إخلاء ما تسميه إسرائيل بالمستوطنات الإستراتيجية، ولا لعودة القدس الشرقية. وتعرضنا لشروط صحة هذه المعاهدات التى أبرمت جميعا فى ظل الاحتلال الإسرائيلى للأراضى العربية.

وكان التطبيع العربى- الإسرائيلى أولى الضمانات التى أتت بها اتفاقيات السلام لإيجاد سبل التعايش السلمى بين الشعوب العربية – والشعب الإسرائيلى، فبالإضافة لنبذ الحرب وإيقاف رحاها بين الدول الأطراف فى اتفاقيات السلام، فقد تضمنت هذه

الاتفاقيات جوانب إيجابية للتعاون الاقتصادى، وإقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدول أطراف الاتفاقيات، وذلك لإزالة جوانب الكراهية، وإيجاد قبول للشعب الإسرائيلى لدى شعوب المنطقة العربية بعد سنوات العداء التى زادت على الخمسين عاماً. وكانت هناك محاولات، ولا زالت لإيجاد محيط محب لإسرائيل وليس معاديًا لها ، وذلك باقتراح إقامة منطقة اقتصادية يكون لإسرائيل، فيها الريادة لدول المنطقة تسمى بمنطقة- السوق الشرق أوسطية- وطرحت لهذه السوق تصورات، ولكنها محاولات مرفوضة من مجموع الدول العربية، ومشروطة بإقامة السلام الكامل مع الدول العربية التى تحتل أراضيها. وقد أثبتت الدراسة أن هذا التطبيع لم يكن له أثر فى حمل إسرائيل على تنفيذ الاتفاقيات السلمية مع السلطة الوطنية الفلسطينية، وكان مطلبها المسبق كشرط من عدة شروط لتنفيذ هذه الاتفاقيات إقامة علاقات طبيعية مع دول الجامعة العربية .

ولم تشفع الضمانات الأمنية- وهى إحدى الضمانات الكبيرة التى اشتملتها اتفاقيات السلام، لحمل إسرائيل على تنفيذ اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطينى، وإنما هى ضمانات لصالح إسرائيل، أكثر من الجانب العربى- إذ جعلت من الأراضى التى انسحبت منها إسرائيل سياجا أمنيا يحوض إسرائيل محيطها الأمنى الضيق. وكذلك أنقصت من حقوق السيادة لدى الدول العربية المتعاهدة. ولم تكن تلك الضمانات بالتساوى مع دولة إسرائيل، وذلك يجعل جميع المناطق التى انسحبت منها ما بين محدودة ومنزوعة السلاح والقوات .

وإزاء هذا الوضع المتردى كان بريق الأمل يتجه نحو الآليات السلمية التى تضمنتها الاتفاقيات، إلا أن المفاوضات عبر لجنة الارتباط المشتركة لم تؤدى إلى إزالة معوقات تنفيذ الاتفاقيات بين الطرفين الفلسطينى والإسرائيلى على غرار المفاوضات العربية – الإسرائيلية، السابقة ، ولم تنجح جميع محاولات التوفيق فى صنع السلام بين الطرفين بسبب لاءات إسرائيل المشهورة، والتى تتعارض مع أسس الشرعية الدولية ، والحد الأدنى لإقامة السلام بين الطرفين. كما أن التحكيم جاء اختياريا، وغير ملزم لدولة إسرائيل مما أفقده فاعليته- إذ ليس بإمكان الفلسطينيين إرغام إسرائيل على قبول التحكيم .

وعلى الرغم من شمول بعض هذه الاتفاقيات على أحكام تعديلها إلا أنه ليس هناك محاولة عربية واحدة لإصلاح عدم التكافؤ فى الالتزامات بينها وبين إسرائيل- خاصة إنها تضمنت أحكامًا تجعل لها الأولوية على سائر التزامات الأطراف العربية الأخرى- باستثناء الالتزامات الناتجة عن ميثاق الأمم المتحدة. ولهذا جاء الدفاع العربى المشترك فى الترتيب الثانى بعد التزامات أطراف السلام العربية مع دولة إسرائيل. ومن هنا تركت الدول العربية المتعاهدة مع إسرائيل وغيرها من الدول العربية الفلسطينيين وحدهم فى المواجهة العسكرية مع دولة إسرائيل المتفوقة عسكريا، والمتفردة بالسلاح النووى فى المنطقة، والمدعومة أمريكيا. وترك العرب جميعا الفلسطينيين وحدهم للآلة العسكرية الإسرائيلية. فما كان أمامهم سوى الإمساك بزمام المقاومة الشعبية المسلحة التى أصبحت الملاذ الوحيد لمساعدة الذات فى الدفاع عن المقدسات الفلسطينية، ولكن هذه المقاومة قد نال منها أمران :

الأول: مطالبة بعض القيادات الفلسطينية ومنهم رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية محمود عباس بوقف الانتفاضة لحساب التفاوض، وإدانتها للعمليات الاستشهادية . مما أعطى الفرصة لإسرائيل فى الرد العسكرى عليها بتجاوز يخالف كافة المواثيق الدولية .

وثانيها ، إصباغ إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية ، والاتحاد الأوروبى وصف الإرهاب على المقاومة الفلسطينية، واعتبار جميع المنظمات الفلسطينية جماعات إرهابية. وتحت الضغوط الأمريكية سكتت النظم العربية الحاكمة عن الدفاع عن هذه المقاومة، ولم تساندها فى المحافل الدولية، وبات يطلق على الشهيد وصف الإرهابى.

وإذا كانت هذه الضمانات لا تكفى لإجبار إسرائيل على تنفيذ اتفاقيات السلام مع الجانب الفلسطينى، فإن الأمر يدعونا إلى البحث عن ضمانات أخرى فى ميثاق الأمم المتحدة ، وأيا كان وضع هذه الضمانات من – ضمانات عسكرية، أو اقتصادية، أو دبلوماسية – فإن هذه التدابير باتت مرهونة بأيدى أمريكية – تطبقها على من تشاء، وترفض تطبيقها على من تشاء، وإذا شاءت طبقتها حتى ولو كان ذلك خارجا عن نطاق مجلس الأمن وعلى غير رغبة أعضائه . وهى لا تدخر جهدا فى الوقوف الدائم والأبدى

ضد أية قرارات أو توصيات تصدر ضد دولة إسرائيل، وباتت تحميها من أية محاولة تلزمها باتباع أحكام القانون الدولى فى الشأن العربى، وخاصة فى الشأن الفلسطينى .

وإذا كان هذا هو واقع الحال فى المجتمع الدولى المنحاز لإسرائيل ضد عدالة القضايا العربية، وواقع العالم العربى المتردى فى الضعف والتفكك والصراع مع الذات والغير، فكيف نفعل من أجل إرغام إسرائيل على تنفيذ الاستحقاقات السلمية مع الفلسطينيين، وتحقيق الانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة، وضمان عدم ردة إسرائيل فى تنفيذ هذه الاتفاقيات .

وحينما نقدم اقتراحا أو توصية لبعث الروح فى هذه الضمانات، أو إيجاد البديل لها، فإنه يتعين علينا ألا نغيب عن الواقع الأليم الذى تعيشه الأمة العربية والإسلامية واعتلاء الولايات المتحدة الأمريكية لعرش القوة العسكرية والاقتصادية فى العالم ، واختلال ميزان القوى بين العرب وإسرائيل لصالح الأخيرة، بالإضافة إلى مساندة العالم الغربى لإسرائيل باعتبارهما نتاج حضارة واحدة . وهذه التوصيات كالتالى :

أولاً : على المسار المصرى :

يجب على صانع أو صناع القرار العمل على الآتى:

- طلب تعديل اتفاقية السلام فيما يتعلق بعدد القوات فى سيناء وأماكن تواجدها بحيث تكون فى سيناء قوات عسكرية - حدها الأدنى - فى العدد والعدة يكفى للدفاع عن سيناء إذا لزم الأمر ، وطلب التعديل أمر منصوص عليه فى الاتفاقية وإن كان مشروطًا بموافقة الطرف الآخر .

- يجب العمل على أن تكون المناطق محدودة ومنزوعة السلاح والقوات فى اتفاقية السلام على قدر متساو بين الجانبين .

- يجب العمل على أن يكون مقار إقامة القوات متعددة الجنسيات فى سيناء على أراضى الطرفين مصر - وإسرائيل ، وليس فى مصر وحدها . وفى مرحلة لاحقة يجب العمل على إنهاء تواجد هذه القوات التى أصبحت قيداً على السيادة والميزانية المصرية لعدم حاجة الجانبين إليها واستبدالها بالنظام الطبيعى على الحدود بين الدول التى تربطها علاقات سلام .

- يجب عدم التوسع فى إقامة علاقات تطبيعية بشكل كامل مع إسرائيل حتى تبقى حاجتها ملحة فى إقامة هذه العلاقات بشكل كامل لتمثل ورقة ضغط بالتضامن مع المبادرة العربية لإقامة علاقات تطبيعية عربية كاملة مع إسرائيل بعد تحقيق انسحابها من كامل الأراضى العربية المحتلة .

- يجب توضيح موقف مصر بشأن قاطع لا يترك مجالاً للاجتهاد الفقهى بشأن أولوية الالتزامات المصرية فى اتفاقية الدفاع العربى المشترك على التزاماتها الواردة فى اتفاقية السلام مع إسرائيل باعتبار ذلك يتفق وأحكام القانون الدولى .

ثانياً : على المسار الأردنى :

يجب على صانع أو صناع القرار العمل على الآتى :

- وقف كافة صور التطبيع الكامل التى أعطت لبعض الفقه صورة بأن معاهدة السلام الأردنية – الإسرائيلية ما هى إلا معاهدة تحالف – ليكون بالقدر الطبيعى فقط – الذى تطمح إسرائيل فى المزيد منه ليكون التطبيع ورقة ضغط عربية موحدة على إسرائيل بالشكل الوارد فى المبادرة العربية .

- العمل عل إنهاء تأجير الأراضى ، وعدم تجديد هذا النظام عند الانتهاء منه ، للوقوف على النية الحقيقة لإسرائيل من سلامها مع المملكة الأردنية .

ثالثاً : على المسار الفلسطينى :

يجب على صانع أو صناع القرار العمل على الآتى:

- إنهاء كافة النزاعات بين جميع القيادات والمنظمات الفلسطينية لتكون هناك قيادة واحدة تتولى إدارة الملف الفلسطينى على الصعيدين الإسرائيلى والدولى .

- العمل على وقف كافة أشكال المقاومة المسلحة وقفاً مؤقتاً تجاه إسرائيل فى الوقت الحالى لعدم إعطاء الفرصة لإسرائيل لتتنصل من التزاماتها الواردة باتفاقيات السلام المرحلية بحجة عدم التزام الجانب الفلسطينى بوقف القتال وإعطاء الفرصة الكاملة للتفاوض .

- تكريس الجهود الفلسطينية على إحياء جميع قرارات مجلس الأمن الصادرة فى

النزاع العربى – الإسرائيلى لتكون أساساً للتفاوض مع إسرائيل وكذلك لاتفاقيات السلام .

– عند تعثر المفاوضات يجب العمل على إحياء الآليات السلمية الأخرى وخاصة آلية التحكيم .

– يجب تحميل أطراف اللجنة الرباعية (شهود اتفاقيات السلام الفلسطينية – الإسرائيلية) (روسيا الاتحادية وأمريكا والاتحاد الأوروبى والأمم المتحدة) المسؤولية الكاملة عن تنصل إسرائيل من التزاماتها الدولية الواردة فى اتفاقيات السلام.

– وإذا كنت أحد مواطنى هذا العالم العربى ، وأعيش هموم ماضيه وحاضره ومستقبله، فإننى أتقدم بالعديد من التوصيات والمقترحات لإصلاح واقع هذه الأمة متضامنا بذلك مع كافة المهمومين من أبناء هذا الوطن ، ومشاركا كل أبنائه المخلصين فى أدائهم بعظيم فكرهم أمام صانع القرار العربى للعمل من أجل رأب الصدع فى حال هذه الأمة، والوثوب بها وثبة عظيمة لتحفظ ذاتها من التوارى، ولتجد لنفسها مكانة بين الأمم الناهضة بما يجعلها تذود عن مقدساتها فى وجه أعدائها.وهذه التوصيات كالتالى :

أولا : على المستوى القطرى :

١ – فبالنسبة للحكام العرب ينبغى عليهم الإيمان بأن مصلحة الوطن أكبر وأقدس من مصالحهم الشخصية ، وألا يعتبر السلطة حقا مدى الحياة لهم ولأبنائهم من بعدهم، وعليهم أن يؤمنوا بتداول السلطة وبمحدودية مدتها ، وأن يبنوا أوطانا تقوم على مؤسسات دستورية قوية تكون هى الأساس فى إدارة أمور الدولة وليس الفرد، وأن يتحلوا بالمصداقية فى وطن يتمتع فيه المواطن بكافة الحريات والحقوق الأساسية التى قالت بها العقائد السماوية والمواثيق الدولية، والقوانين الوطنية بدءًا من حرية التعبير عن الرأى وانتهاء بحرية تولى المناصب العامة .

٢ – وبالنسبة للشعوب العربية، فإن مسؤولية الإصلاح ليست مسؤولية الحاكم وحده، وإنما هى مسؤولية الشعب أيضا، فيتعين على الشعوب العربية أن تتمسك بحقها فى الحياة والدفاع عن مقدساتها العقائدية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وحرياتها العامة والأساسية، حتى لو اقتضى الأمر مواجهة الحاكم بالثورة والعصيان

المدنى، فالحاكم لا يستطيع أن يصمد فى مواجهة إصرار الشعب وثورته. وهذه المسؤولية تقع بالدرجة الأولى على مفكرى وعلماء الشعب ليكونوا قادة هذه الأمة نحو التحول للأفضل .

ثانيا : على المستوى العربى :

وهى تقع على عاتق الحكام العرب وحدهم وعليهم بالآتى :

عليهم أن يؤمنوا بالوحدة العربية فى ظل التكتلات الدولية الراهنة، وأن المستقبل ليس فى صالح القطر الذى يعمل بمفرده خارج المنظومة العربية، وأنه ليس هناك من التكتلات أو المنظومات خارج الإطار العربى التى تصلح لضم قطر عربى، حيث يجمع عالمنا العربى وحدة التاريخ، والموقع الجغرافى، والدين، واللغة، والعادات، والتقاليد، والماضى والحاضر، والعدو المشترك .

عليهم أن يتخطوا حاجز الكلام إلى مرحلة الأفعال لإقامة مؤسسات سياسية، وعسكرية، واقتصادية مشتركة ووحدة ترضى عنها شعوبهم، وتحكم بواسطة مؤسسات ديمقراطية، وليست آليات تتحكم فيها الأهواء وعواطف الحكام. فالعالم العربى مليء بالثروات البشرية والمادية التى إن حوفظ عليها، وخطط لها التخطيط السليم لكان العالم العربى أكثر مناطق العالم تقدما ورخاءويتعين كذلك تأمين احتياجاتهم العسكرية الذاتية بأيدى وطنية بعيدا عن التحكمات والمساومات الأجنبية لإيجاد نوع من توازن القوى مع العدو الإسرائيلى بشتى الطرق بما يضمن الحيلولة دون وقوع هذا العدوان على عالمنا العربى وصده ودحره، حيث إن هذا العدو لا يفهم سوى لغة القوة . كما أن المؤسسات السياسية الواحدة فى العالم العربى ستجعل العالم العربى أكثر تأثيرا فى المجتمع الدولى ومؤسساته، حيث ستجعل منه صوتا واحدا، ووطنا واحدا، وموقفا واحدا يعمل له العدو كل حساب .

إنشاء آلية سلمية دائمة لفض المنازعات تكون ملزمة لكافة الدول الأعضاء فى الجامعة العربية لوأد الخلافات العربية .

إنشاء قوة أمن عربية تحت قيادة عربية واحدة تزود عن القطر العربى فور وقوع العدوان ، وتكون خاضعة للأمين العام للجامعة العربية وتحت إمرته، وعدم الاندماج

أو الانخراط فى عضوية تكتلات أمنية أجنبية على حساب الأمن العربى .

إيجاد جهاز قيادى واحد من خلال الجامعة العربية لإدارة الأزمة مع إسرائيل وغيرها، وعدم التعامل الفردى القطرى مع دولة إسرائيل لإيجاد نوع من الوازن مع الجانب الإسرائيلى المدعوم بالمساندة الأمريكية الكاملة – سواء كانت عسكرية أو سياسية أو اقتصادية .

إعادة النظر فى كافة أحكام المعاهدات غير العادلة والتى تنتقص من الحقوق السيادية العربية، فضلا عن الحقوق التاريخية والجغرافية والأمنية .

ثالث : على المستوى الدولى :

يتعين على القيادة العربية الموحدة العمل على إحياء كافة القرارات الدولية الصادرة فى خصوص النزاع مع إسرائيل وضمها لأسس العملية السلمية الراهنة والإصرار على ذلك .

يتعين إدارة الصراع مع إسرائيل من خلال الآليات السلمية فى الوقت الراهن حتى يمكننا القيام بأحداث توازنات عسكرية وسياسية مع إسرائيل، فساعتها يمكن أن ينجح العرب فى إيجاد هذا التوازن ووقتها لن يكون أمام إسرائيل إلا الجنوح للسلام العادل والدائم .

العمل على تحديد مفهوم دولى للإرهاب، وتحديد مضمونه، والتمييز بينه وبين المساعدة الذاتية، والمقاومة المشروعة دوليا .

العمل على تحريك المجتمع الدولى والمؤسسات الدولية والوكالة الدولية للطاقة الذرية نحو نزع السلاح النووى الإسرائيلى، وإخراجه من دائرة الصراع مع العرب، وإخلاء منطقة الشرق الأوسط والعالم أجمع منه .

كشف كافة المغالطات والمخالفات والجرائم الإسرائيلية المنافية لأحكام القانون الدولى الرسمية والعرفية ، ومطالبة المجتمع الدولى ومؤسساته بتطبيق أحكام القانون الدولى الجزائية ضد إسرائيل .

العمل على تحييد الولايات المتحدة الأمريكية ومنعها من التأييد الأعمى لإسرائيل ومساندتها ضد القضايا العربية، وذلك بالوسائل الدبلوماسية المناسبة، وبالمواقف الاقتصادية والسياسية الحكيمة والرشيدة .

مطالبة المجتمع الدولى بمحاكمة قادة إسرائيل لارتكابهم جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية .

العمل على إصلاح نظام التصويت فى مجلس الأمن بما يلغى حق النقض للدول الدائمة العضوية فى مجلس الأمن ، وجعل التصويت بالأغلبية .

العمل على تكوين الجيش الدولى ليكون تحت إمرة الأمين العام للأمم المتحدة ويعمل بمبادرة منه حينما يقرر ضرورة ذلك، أو بقرار من مجلس الأمن .

العمل على جعل اختصاص محكمة العدل اختصاصا إجباريا، وكفالة تنفيذ الحكم الصادر منها بواسطة مجلس الأمن .

ومن خلال ما تقدم وبشيء ما من التفصيل سيكون هناك توازن فى القوى بين الجانبين العربي والإسرائيلى، بما يسمح باستخدام حق الدفاع الشرعى، أو الجيش الدولى لإلزام إسرائيل بتنفيذ استحقاقات السلام واتفاقياته، والاستمرار فى تنفيذها، والانسحاب من جميع الأراضى العربية المحتلة ، وإجبارها على طاعة القانون الدولى، وهذا فيض من خاطر .

والله المستعان

الباحث